السياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية في عهد الرئيس جو بايدن

أ. د. عارف محمد خلف البياتي
جامعة الامام جعفر الصادق (ع) / كركوك

الملخص :
لقد تناول البحث السياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية في عهد الرئيس جو بايدن ، إذ شكلت هذه السياسة التي اعتمدها عند مجيئه للسلطة منعطفاً هاماً في إعادة تشكيل علاقات الولايات المتحدة مع المملكة ، وذلك في اطار السعي على ابراز ملف حقوق الانسان والقيم الديمقراطية في سياسته الخارجية ، ومحاولة ضبط تلك العلاقة ببعض الملفات والقضايا على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي .
وحاول البحث معرفة تداعيات تلك السياسة على مسار العلاقات بين البلدين التي كانت تتسم بالتحالفية والتآريخية الى مزيد من التوتر والفتور ومحاولة تحجيم الدور السعودي في المنطقة ، وما هي محددات هذه السياسة على المستوى الداخلي والدولي ، وما هي انماط السلوك السياسي الخارجي الأمريكي إضافة الى محاولة استشراف الاتجاهات المستقبلية لهذه السياسة .

Abstract
The research dealt with US foreign policy towards the Kingdom of Saudi Arabia during the era of President Joe Biden , This policy, which he adopted when he came to power, constituted an important turning point in reshaping the relations of the United States with the Kingdom , This is in the context of seeking to highlight the file of human rights and democratic values in its foreign policy , And trying to control that relationship with some files and issues at the internal, regional and international levels .
The research tried to find out the repercussions of that policy on the course of relations between the two countries, which were characterized by alliance and historicity, leading to more tension and apathy, and an attempt to limit the Saudi role in the region , What are the determinants of this policy at the domestic and international levels , What are the patterns of American foreign political behavior, in addition to trying to anticipate the future directions of this policy .

المقدمـــة

جاء اعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن بانهاء السياسة التي كانت يعتمدها الرئيس السابق دونالد ترامب تجاه المملكة العربية السعودية القائمة على العلاقات الشخصية مع القيادة السعودية ؛ لتشكل منعطفاً هاماً في إعادة تشكيل علاقاته مع المملكة في اطار السعي على ابراز حقوق الانسان والقيم الديمقراطية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، ومحاولته بضبط تلك العلاقة والتي تأثرت ببعض الملفات والقضايا على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي وقد وصفت سياسة بايدن بأنها سياسة مشاركة براغماتية محدودة على الأقل.

لا ريب فقد أدت هذه السياسة التي سلكها بايدن تجاه السعودية بتأكيدها على أسلوب الضغط المتزامن ، وتغيير نمط التعامل والتواصل مع اركان القيادة السعودية الذي كان سائداً في السابق ، وبخاصة فيما يتعلق بعدم التحدث مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ، الى حدوث ازمة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية لم يسبق لها مثيل من قبل وبمزيد من الفتور في تلك العلاقات ، والتي غالباً ما كانت توصف بالعلاقات التحالفية والتعاونية والقائمة على أساس جعل

الولايات المتحدة اكثر انخراطاً في قضايا المنطقة العربية ، والتي سهلت على واشنطن متابعة تحقيق أهدافها بشأن تسهيل تدفق النفط من دول الخليج العربي الى أسواقها وأسواق حلفاءها من دول الغرب واليابان ، وحماية إسرائيل ، وحماية الأنظمة الخليجية ومنها السعودية في اطار اتفاقية الحماية مقابل النفط .

إن عدم استجابة الولايات المتحدة للمخاوف الأمنية للمملكة وتقديم الحماية لها من الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة للحوثيين في اليمن على اهداف مدنية وبخاصة على منشأة أرامكو النفطية ، وتراجع الدعم العسكري في اطار الحملة العسكرية السعودية في الازمة اليمنية ، ومحاولة احياء الملف النووي الإيراني قد أدى الى مزيد من الشكوك لدى الحكومة السعودية ، ثم جاء ليزداد أسعار النفط نتيجة تطورات الحرب الروسية – الأوكرانية ، وعدم استجابة السعودية لدعوات الولايات المتحدة برفع انتاج النفط ليلقي بظلاله على تلك العلاقات ويخلق تباعداً اكثر في مواقف البلدين .

أولاً : إشكالية البحث :-

ومن هذا المنطلق فانه لابد من تناول طبيعة السياسة الخارجية الامريكية تجاه السعودية لهذا الغرض ، والى أي حد يمكن ان تكون هذه السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس الأمريكي بايدن قد انعكست بظلالها وتداعياتها على مسار العلاقات بين البلدين وماهي اتجاهاتها المستقبلية ؟ ولماذا ؟

ثانياً : فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان السياسة الخارجية الامريكية القائمة على أسلوب الضغط المتواصل وتغيير أنماط التعامل مع السعودية ، قد ساهمت في احداث ازمة وفتور في العلاقة بين الطرفين .

ثالثاً : هيكلية البحث :-

تم تقسيم البحث وفق الشكل الآتي :

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن العلاقات الامريكية – السعودية

المطلب الأول : سمات التحول الأمريكي

المطلب الثاني : محددات السياسة الامريكية

المبحث الثاني : رؤية مستقبلية للعلاقات الأمريكية – السعودية

المطلب الأول : أنماط السلوك الأمريكي

المطلب الثاني : البعد الاستشرافي في العلاقات الأمريكية – السعودية

الخاتمة

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن العلاقات الأمريكية – السعودية

تاريخياً يعود بدأ العلاقات الامريكية – السعودية الى عام ١٩٣١ حينما اعترفت الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية ، وتم على اثر ذلك قيام البلدين بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وتم تبادل أوراق الاعتماد لسفيريهما بعد ذلك بمدة زمنية ، وكان أول منصب لسفير الولايات المتحدة في جدة عام ١٩٤٠ .

وعلى المستوى الاقتصادي بدأ الاهتمام بالسعودية عندما شاركت الشركات الامريكية في صناعة النفط في المملكة منذ عام ١٩٣٣ ، بعدما فازت شركة ستاندرداويل اوف كاليفورنيا (تسمى الآن شيفرون) بامتياز لمدة ٦٠ عاماً لغرض استكشاف شرق المملكة ، اذ قامت بأول استكشاف نفطي عام ١٩٣٨ [١] .

ومن المعلوم ان شركتي ستاندرداويل وتكساس اويل (تكساكو) قد ارستا شراكة في المملكة عام ١٩٣٦ ، واسسا معاً شركة الزيت العربية الامريكية ، أو آرامكو في عام ١٩٤٤ ، وتوسع اكسون وموبيل ، وهذا ما ساعد المملكة على ان تصبح واحدة من أكبر مصدري النفط في العالم[٢].

وعلى صعيد بناء التحالف بين الولايات المتحدة والسعودية كان اللقاء الذي حصل عام ١٩٤٥ بين الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) وبين العاهل السعودي عبد العزيز بن سعود على متن السفينة (يو إس كوينسي) في قناة السويس ، يعد احد الاجتماعات المهمة في تحديد النظام الدولي في ظل الحرب الباردة ، اذ وافق السعوديون على تنظيم تدفق نفط الشرق الأوسط الى الولايات المتحدة وهو امر مهم لاقتصادها وعملياتها العسكرية ، وفي المقابل استمر هذا الترتيب المباشر لعقود وتمسك الجانبين بالصفقة [٣] .

ولذلك فان هذا اللقاء يعد بمثابة بداية التحالف بين الولايات المتحدة والسعودية ونقطة انطلاق لمسيرة التعاون الأمني والعلاقات التجارية والعسكرية التي تهيمن عليها المصالح الامريكية في النفط السعودي .

وفي مقابل الحماية العسكرية التي تعهدت بها الولايات المتحدة للسعودية فان الأخيرة قامت بشراء كميات كبيرة من الأسلحة الامريكية ، ومنحت واشنطن بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، وبذلك أصبحت السعودية بمثابة حاجز مقيد ضد خصوم الولايات المتحدة في المنطقة ، كما عملت على إبقاء دول الخليج في مأمن من الاضطرابات السياسية في الداخل والتدخل الخارجي من الأطراف الاقليمية[٤] .

وعلى الصعيد النفطي فان السعودية تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث احتياطيات النفط وموقعها الاستراتيجي ، وهذا ما كان له دور فاعل في توطيد العلاقات الثنائية بينها وبين الولايات المتحدة .

وفي المجال الاقتصادي فان الولايات المتحدة تعد اكبر شريك تجاري للسعودية وتتمتع بعلاقات اقتصادية قوية ، وتعد الأخيرة واحدة من اكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وتشكل السعودية المصدر الرئيسي الثالث للنفط المستورد للولايات المتحدة ، إذّ توفر نصف مليون برميل يومياً من النفط الى السوق الامريكية [٥] .

ونجت تلك العلاقات التحالفية من تحديات شديدة ابرزها الحظر النفط الذي اتخذته السعودية في حرب تشرين ضد إسرائيل عام ١٩٧٣ ، وهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ اذ كان خمسة عشر من خاطفي طائرات الركاب التسعة عشر مواطنين سعوديون . ووصفت الإدارات الامريكية المتعاقبة بأن المملكة العربية السعودية شريك استراتيجي مهم في المنطقة [٦] .

ومن الجدير بالذكر انه في اعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول أدت موجة من المشاعر الشعبية المعادية للسعودية في الولايات المتحدة الى الاضرار بالعلاقات بين البلدين ، وادى حذف إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش ثماني وعشرين صفحة من تقرير الحادي عشر من أيلول الى اثارة التكهنات بأن حكومة الولايات المتحدة كانت تخفي أدلة على ان المسؤولين السعوديين كانوا متواطئين في الهجمات [٧] .

وفي عام ٢٠١٦ اقر الكونغرس الأمريكي تشريعاً (قانون جاست) بشأن فيتو الرئيس باراك أوباما ، والتهديدات السعودية بالانتقام الاقتصادي يسمح لعائلات ضحايا ١١ أيلول بمقاضاة المملكة باستثناء مبدأ الحصانة السيادية ، ومع ذلك يقول بعض العلماء القانونيين ان المدعين لن يتمكنوا على الأرجح من تحصيل اية تعويضات [٨] .

وعلى صعيد اخر فان بعض الاحداث والمتغيرات الإقليمية قد أظهرت الخلافات الامريكية – السعودية مرة أخرى على الواجهة نتيجة لاختلاف قراءة الطرفين بهذه الاحداث وبخاصة موجات الحراك الشعبي أو ما يسمى بـ ((الربيع العربي)) والتي ولدت مجموعة من التحديات لدول المنطقة كان على الأخيرة مواجهتها وإيجاد مقاربات على مستوى سياستها الخارجية من اجل التعامل معها [٩] .

وقد كانت السعودية في مقدمتها بحكم تداعياتها والخشية على امنها القومي والاستقرار الإقليمي قلقة من حدوث تغيير في اتجاهات السياسة الامريكية تجاهها ، اذ اثرت تلك التحولات الجيوسياسية على العلاقات الامريكية – السعودية وتعاملها مع المتغيرات الإقليمية في كل من البحرين واليمن ومصر وسوريا . فقد تقاطعت المصالح في بعض الملفات ، وفي بعض الملفات الأخرى حدث تصادم ، وقد كان للتقارب الأمريكي مع ايران في عهد الرئيس أوباما بشأن التوقيع على الاتفاق النووي في تمور ٢٠١٥ تأثيراً كبيراً في زيادة حدة التوتر في العلاقات الامريكية السعودية واثارة المخاوف بشأن الحماية الأمنية للخليج في مواجهة ايران[١٠].

ويبقى الصراع العربي الإسرائيلي مصدر خلاف بين الجانبين منذ بداية الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ ، اذ طرحت الرياض مبادرة السلام العربية والتي بموجبها تقوم الدول العربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وتصاعد هذا الخلاف بعد دعم إدارة ترامب الصريح لإسرائيل ، اذ استنكر الديوان الملكي السعودي قرار الولايات المتحدة عام ٢٠١٨ الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل مع تقوية العلاقات الإسرائيلية – الخليجية ، وخاصة التعاون الاستخباري بسبب العداء المتبادل تجاه ايران [١١] .

ويبدو ان الإجراءات السعودية التي اتخذتها في عام ٢٠١٨ بشأن حملة الفساد التي شنتها الحكومة بقيادة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ، واعتقال العشرات من النخبة السعودية دون اتهامات رسمية ، والتغييرات التي حصلت في العائلة الحاكمة قد اثارت العديد من الأسئلة بخصوص الدعم الأمريكي للمملكة في ظل قيادة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي ظل محافظاً على علاقاته الشخصية مع الاسرة الحاكمة السعودية ، ومع ذلك فقد دعا نواب وجماعات حقوق أمريكية الإدارة الى معاقبة الرياض على مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول في تشرين الثاني ٢٠١٨ ، اذ فرضت وزارة الخارجية الامريكية عقوبات على ١٧ مسؤول سعودي يشتبه في تورطهم بمقتله [١٢] .

وقد تسببت تلك الحادثة في واقع الأمر بتأزم العلاقات الامريكية السعودية ودخولها في حقبة جديدة بعد شراكتهما التي دامت ٧٦ عاماً في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بايعازه الافراج عن تقييم وكالة المخابرات المركزية الامريكية الذي

خلص الى أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وافق على مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي ، كما وضعت وزارة الخارجية الامريكية سابقة جديدة بإصدار قيود على التأشيرات لـ ٧٦ سعودياً يعتقد أنهم شاركوا في تهديد المعارضين في الخارج [١٣] .

وان كان تم تجنيب ولي العهد محمد بن سلمان عمداً من تداعيات هذه الحادثة أو اية عقوبات أخرى ، للحفاظ على قدر ضئيل من التواصل والتعاون بين الحكومتين ، الا ان ذلك يعد مفصلاً هاماً في تحديد طبيعة تلك العلاقات القائمة على العلاقة الشخصية بين الرئيس الأمريكي والعاهل السعودي بوصفها محدداً رئيسياً في تحديد نغمة وجوهر العلاقات بين البلدين ، وبداية لمرحلة جديدة قد يشوبها الكثير من الضغوط والغموض من قبل إدارة بايدن على الحكومة السعودية في المدى القصير تارة ، أو التحسن والايجابية تارة أخرى وذلك تبعاً للمواقف والظروف والمصالح المشتركة.

المطلب الأول

سمات التحول الأمريكي

لقد تميزت العلاقات الامريكية – السعودية طيلة الأعوام الماضية بالتقارب والافتراق وفق رؤية الطرفين ومواقفهما حيال القضايا والمصالح القومية لديهما ، ورغم ما تمثله السعودية من موقع جيوسياسي ومركز ثقل في المنطقة وما تملكه من موارد طبيعية كالنفط تجعلها محل اهتمام لدى الإدارات الامريكية المتعاقبة ، فإن ذلك لم يؤثر في إعادة هيكلة صياغة أمريكية جديدة في المنطقة ترتكز على قناعة أمريكية مفادها بأن هذه المنطقة تعاني من مشكلات وازمات هيكلية ، وانه يجب على الولايات المتحدة ان تعيد التفكير في كيفية التعامل مع أزمات وصراعات هذا الإقليم من دون ان يفرض عليها أعباء امنية واقتصادية [١٤] .

ولذلك سيتم تناول ابرز سمات هذا التحول في السياسة الامريكية الجديدة وفقاً لرؤية الرئيس بايدن وهي ما يأتي :-

أولاً : إعادة هيكلة العلاقات مع السعودية :-

شهدت العلاقات الأمريكية السعودية في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تطوراً لافتاً وتوافقاً بين واشنطن والرياض في الكثير من القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك . ومع ذلك فان الإجراءات الأخيرة بقيادة ولي العهد محمد بن سلمان وبخاصة مقتل الصحفي جمال خاشقجي فرض ضغوطاً جديدة على التحالف اذ دعا العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي الى معاقبة الرياض وإعادة تقييم العلاقة معها .

ومن الجدير بالذكر فان الرئيس بايدن كان قد تعهد بإعادة تقييم العلاقات الامريكية – السعودية في حملته الانتخابية ، في محاولة لتخليص الولايات المتحدة من ارث تراث من جهة ، ولاسترضاء الجماهير في الداخل مثل أعضاء الكونغرس وبخاصة الديمقراطيين في المجلس الذي يأملون ان تصبح السعودية على حد تعبير بايدن نفسه (منبوذة) ، كما انه حرص ايضاً على إعادة تقديم الولايات المتحدة كحصن لحقوق الانسان والقيم الليبرالية على الساحة الدولية [١٥] .

ان سياسة بايدن تتجه للضغط على السعودية في امرين [١٦] :

١- سجل الرياض في قمع المعارضة الداخلية .

٢- إعادة العلاقة الى الوضع المؤسسي بدلاً من المستوى الشخصي وبالتالي اضعاف قدرة ولي العهد السعودي على اظهار القوة وتوجيه السياسة الخارجية وفق رؤيته .

فقد اكد ذلك المعنى بايدن بقوله : ((انه من الآن فصاعداً سيتحدث فقط مع الملك سلمان في هذه المرحلة المسؤول الأمريكي الكبير الوحيد المخول بالتحدث مع ولي العهد السعودي الذي يشغل منصب وزير الدفاع هو نظيره وزير الدفاع الأمريكي الجنرال لويد اوستن)) [١٧] ، لذا فإن نهج بايدن في التعامل مع الحكام السعوديين بشكل حاد يختلف مع نهج الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي اختار ان يقوم بأول رحلة الى الخارج بعد تسلمه السلطة الى المملكة حيث كان يعامل ولي العهد كملك ويتشاور معه عبر الهاتف حول صنع السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران وتسوية القضية الفلسطينية.

ويمكن القول ان من شأن كل ذلك ان يؤثر بشكل سلبي على العلاقات الامريكية السعودية اذ تم تقليصها في الغالب على المعاملات الرسمية بين دولة وأخرى وتجنب انقطاع مفتوح لا يريده أي من الطرفين تبعاً لذلك .

ولذلك فان السياسة الجديدة قد اكتسبت قدراً هائلاً من الضغوط على السعودية وتسببت في الحاق الضرر الكبير بسمعة المملكة ، اذ تأمل إدارة بايدن ان يدفع هذا الضغط الجديد والنفوذ السعوديون الى السعي لاسترداد سمعتهم من خلال تنفيذ إصلاحات داخلية والانسحاب من اليمن ، وبواسطة اعتماد نهجاً اكثر انتقاداً حيال المملكة [١٩] .

ولذا فإن السلوك الأمريكي الجديد الذي اعتمده الرئيس الأمريكي جوبايدن قد أدى بالنهاية الى حصول إشكالية كبيرة في طبيعة التعامل مع القيادة السعودية وعلى رأسها الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي الذي يتمتع بقدر كبير من القوة والنفوذ على مستوى صنع القرار .

ثانياً : تحجيم الدور السعودي في المنطقة :-

لاشك ان السعودية تحتل مكانة مهمة في منطقة الخليج العربي كدولة فاعلة في مجلس التعاون الخليجي وبوصفها احدى الأماكن المقدسة المهمة للمسلمين اذ تضم مكة والمدينة ، ومن حيث مركزيتها بالنسبة للعقيدة الإسلامية ، واحتياطياتها النفطية وقدراتها الإنتاجية التي لا تضاهى. ومنذ مجيء الإدارة الامريكية برئاسة جو بايدن تعمل على اضعاف والتقليل من شأن الدور السعودي على المستوى الإقليمي ، وذلك بانتهاج سياسة مزدوجة تجاه العلاقة مع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين ومنهم السعوديون ، اذ لم تكن العلاقة معهم سهلة طوال الوقت ويعزى السبب في ذلك الى الضغوط القادمة من الجناح اليساري صاحب النفوذ المتزايد في الحزب الديمقراطي، والذي بدأ بممارسة الضغوط لدفع إدارة بايدن لتبني مواقف متشددة ضد الحكومات التي لا تتفق مع نموذجهم بشأن الديمقراطية وحقوق الانسان [٢٠] .

وبذلك فان إدارة بايدن ستحاول الجمع بين المتناقضات الناتجة عن ضرورات المطالب الديمقراطية والحقوق الداخلية وضرورات العمل مع الحلفاء الاقليميين [٢١] .

ولهذا فان الأولويات الداخلية قد طغت على الاهتمام الخارجي وبخاصة اذا ارتبطت على نحو وثيق بالداخل الأمريكي ، وهذا ما يرتبط بشكل وثيق بشأن التوازن بين المصالح والقيم ، اذ تحاول الإدارة الجديدة التوازن بينها ولا ينسحب بالضرورة على كافة القضايا او المناطق [٢٢] . ولذا فان إدارة بايدن تواجه تحدياً حقيقياً بشأن محاولة تطبيق ذلك تجاه السعودية اذ تجد من الصعوبة في تحقيق هذا الأمر نظراً لما قد يشكل ذلك التوجه من تعارض مع المصالح الامريكية التي ارتبطت على الدوام بطبيعة التحالف مع المملكة .

لا شك فان الرؤية الجديدة التي اتسمت بها الإدارة الامريكية برئاسة بايدن تتمحور على أسلوب ضبط إيقاع التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، وتحركات دبلوماسية تستند على مبدأ تحقيق التوازن حيال الازمات التي ينبغي للولايات المتحدة أن تنخرط فيها ، ومحاولة تهدئتها وضبط مساراتها بما ينسجم مع مصالحها القومية ، وتوجهاتها الجديدة التي تسعى الى ابقائها كمحور استراتيجي فاعل ومتحكم في المنطقة [٢٣] .

ويمكن القول فان الضغط الأمريكي على السعودية تمثل في الآتي :-

١- إيقاف الدعم العسكري الأمريكي للعمليات العسكرية السعودية في اليمن من خلال وقف مبيعات بعض الأسلحة الهجومية .
٢- رفع حركة الحوثيين من قائمة التنظيمات الإرهابية .
٣- إعادة التفاوض مع ايران بشأن احياء الاتفاق النووي .
٤- تحجيم الدور السعودي في أفغانستان وإعطاء الدور لقطر .

ثالثاً : الازدواجية بين السياسة الواقعية والأخلاقية :-

دأبت الإدارات الامريكية السابقة في انتهاج السياسة الواقعية تجاه اغلب الدول التي تعد واشنطن بأنها دول قمعية ، ويطلق على هذا النوع من السياسة الخارجية التي تستند على مبادئ عملية وذات مصلحة ذاتية بدلاً من الاهتمامات الأخلاقية او الأيديولوجية بالسياسة الواقعية ، اذ كان هنري كيسنجر وزير الخارجية في عهد نيكسون استاذاً في السياسة الواقعية ، الأمر الذي دفع تلك الإدارة الى تطبيع علاقتها مع الصين عام ١٩٧٢ [٢٤] ، وذلك في اطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لعزل الأخير واستغلالها للخلاف المتزايد بينهما في العديد من المسائل والقضايا الأيديولوجية والدولية والإقليمية .

ولذلك فان إدارة بايدن اخذت تتصارع في موقفها تجاه السعودية ففي الوقت الذي تعهد به بايدن في حملته الانتخابية على أن ادارته ستحول هذه المملكة ((القمعية)) الحليف القديم للولايات المتحدة الى ((منبوذة)) عالمياً ، فان بايدن بعد فوزه في الانتخابات صرح ((بأن الولايات المتحدة لن تعاقب الحكومة السعودية ، معتبراً ان أي عقوبة مباشرة قد تخاطر بتعاون المملكة العربية السعودية في مواجهة ايران ، وفي مكافحة الإرهاب [٢٥] .

وفي سياسته هذه يتبع اسلافه اذ يتصارع بايدن مع حقيقة ان المملكة العربية السعودية مطلوبة لتحقيق اهداف أمريكية معينة في الشرق الأوسط [٢٦] .

وهذا ينطبق مع الرأي القائل ان بعض سياسات الإدارة الامريكية في الشرق الأوسط مدفوعة بالمصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة وبخاصة في مجال الأمن [٢٧] .

وضمن تلك الرؤية فانه عندما تعرضت السعودية بهجمات صاروخية وضربات بطائرات مسيرة من قبل الحوثيين في اليمن ، صرح الرئيس بايدن ((سنواصل دعم ومساعدة السعودية في الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها وشعبها)) [٢٨] . وعلى اثر ذلك صرح رئيس القيادة المركزية الامريكية الجنرال كنيث ماكنزي ((من شأن ذلك أن يلحق ضرر بالعلاقات طويلة الأمد مع الرياض ، لم نفعل شيئاً ولا شيء قيل او فعلنا يعني اننا لم نستمر في التعامل مع السعودية وشركاؤنا الاخرين في التحالف)) [٢٩] .

وبشكل متناقض فان الإدارة الامريكية تحاول تطبيق معايير القيم الأخلاقية في التعامل مع السعودية لتحقيق بعض التنازلات في بعض الملفات الإقليمية ومواجهة الازمات الإنسانية ، وإعادة بعض التوازن للعلاقة في اطار السعي لعودة الدور الأمريكي ولتفيد مصالح واشنطن اولاً ، وتلبية التحولات الامريكية الداخلية ثانياً . والضغط على الرياض باتجاه التطبيع مع إسرائيل ثالثاً ، وتأمين استمرار انسياق السعودية وراء السياسة الامريكية رابعاً .

ويمكن القول فان تبني إدارة بايدن للقيم الأخلاقية في اطار دعم الديمقراطية وحقوق الانسان لا يتم من منطلق مقاربات مثالية كما يعتقد البعض ، وانما يأتي من منطلقات واقعية لتحقيق المصالح الامريكية تبعاً لذلك .

المطلب الثاني

محددات السياسة الامريكية

هناك عدد من محددات التحول الأمريكي في سياستها حيال السعودية وسيتم تناول ابرزها وكما يأتي :

أولاً : المستوى الداخلي :-

من المعلوم ان السياسة الخارجية الامريكية تتأثر بالبيئة الداخلية للمجتمع الأمريكي ولذلك فان صانع القرار يحرص دائماً على إرضاء المواطن الأمريكي ، ومن هنا فان الديناميات الاقتصادية ومصلحة المواطن الأمريكي تعمل على صنع السياسة الداخلية الامريكية ، وهذه الدينامية تتغذى عبر القرارات الخارجية ايضاً .

ولذلك فان مرشحي الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري يقومان بطرح السياسة الخارجية ضمن برامجهما الانتخابية ، ومن هنا يأتي القرار السياسي الخارجي الأمريكي قراراً دولياً داخلياً في وقت واحد الا ان بعده الدولي هو الذي كان شاملاً اكثر من غيره [٣٠] . وفي اطار هذا السياق فان الشركات الكبرى في الولايات المتحدة كشركات السلاح والنفط لها دور كبير في التأثير على الحياة السياسية والاقتصادية ، وبخاصة اذا ما علمنا ان اكبر ١٠٠٠ شركة أمريكية تساهم بنسبة ٦٠ بالمئة من اجمالي الناتج القومي الأمريكي [٣١] . إضافة الى ما تخلقه من فرص عمل كبيرة للمواطنين الامريكان.

ومن هنا تؤدي مبيعات الأسلحة الى السعودية دوراً فاعلاً في تعزيز الاقتصاد الأمريكي ، فقد بلغ اجمالي مبيعات وزارة الدفاع الامريكية للمملكة ما يقارب ٩٠ مليار دولار منذ عام ١٩٥٠ وفقاً للبنتاغون ، وقد شجع الرئيس الأمريكي السابق ترامب مثل هذه الصفقات بحجة انها تخلق فرص عمل أمريكية ، اذ وقع ترامب عدداً من صفقات الأسلحة في مايس ٢٠١٧ مع القيادة السعودية ، من المتوقع ان يبلغ مجموعها ٣٥٠ مليار دولار على مدى عقد من السنين [٣٢] .

وهذا ما يشكل عاملاً مؤثراً وقيداً على السياسة الجديدة للرئيس بايدن تجاه السعودية ومحاولته إعادة تقييم العلاقة التحالفية مع الرياض تحت ذريعة خرق حقوق الانسان والديمقراطية ، خصوصاً وما يعانيه الاقتصاد الأمريكي من ركود جراء تداعيات جائحة كوفيد ١٩ .

إذ ما زال الرابط الرئيس للعلاقة هو مبيعات الأسلحة الامريكية الضخمة للمملكة ، والتعاون السري في مكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠١٠ .

أما على الصعيد النفطي فعلى الرغم من شراء السعودية تدريجياً مساهمين أجانب ، وانه منذ عام ١٩٨٠ أصبحت الشركة المعروفة باسم أرامكو السعودية مملوكة بالكامل للحكومة ، إلا انه لا تزال الشركات الامريكية شيفرون وداوكيمكال موبيل لديها مشروعات تكرير وبتروكيمياويات في السعودية [٣٣] .

لا شك ان ارتفاع أسعار النفط قد شكل ضغطاً متزايداً على الاقتصاد الأمريكي لما له اثر كبير في ارتفاع أسعار البنزين ، ولذلك فقد طالب الرئيس الأمريكي بايدن من السعودية بزياد إنتاج النفط في ضوء الازمة الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة ، وجوبه هذا الطلب بالرفض السعودي اثر تصاعد التوتر بين الإدارة الامريكية والحكومة السعودية [٣٤] .

ويبدو ان تفاقم الازمة الروسية – الأوكرانية وتطورها الى قيام روسيا الاتحادية بغزو أوكرانيا في ٢٠٢٢/٢/٢٤ قد ساهم في تضاعف أسعار النفط الى اكثر من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد ، وهذا ما شكل عبئاً اضافياً على الاقتصاد الأمريكي . إضافة الى ما يشكل ذلك من تحدي امام إدارة بايدن ، خصوصاً وان الانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ الأمريكي قد يُعد عاملاً

مؤثراً في استمرار سياسة بايدن وفق برنامجه الانتخابي تجاه السعودية خشية ان يخسر الحزب الديمقراطي مقاعده في الكونغرس الأمريكي تبعاً لذلك .

ثانياً : المستوى الدولي :-

سوف يتم تناول اهم المحددات على المستوى الدولي وكما يأتي :

١- روسيا الاتحادية :-

على المستوى الجيوسياسي فان منطقة الشرق الأوسط تقدم للولايات المتحدة الكثير من التحديات والأزمات والفرص ، والتي لا يمكن ببساطة التقليل من شأنها او تجاهلها ، وبدلاً من ذلك فانه يجب على الولايات المتحدة ان تتبنى سياسة اكثر هدوءاً وثباتاً قبل كل شيء تجاه الشرق الأوسط بوصف هذه المنطقة حيوية كجسر بين اوربا واسيا وافريقيا ، ومفترق طرق حاسم للاقتصاد العالمي بعيداً على انتاج الطاقة [٣٥] .

وضمن هذا السياق فقد اصبحت منطقة الشرق الأوسط مركزاً اقتصادياً في حد ذاته ، إذ أضحت بمثابة نقطة عبور مهمة للأشخاص والبضائع التي تنتقل عن طريق البحر ، وكونها منطقة منافسة جيوسياسية مع روسيا والصين .

ولذلك فانه بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ستجد الولايات المتحدة صعوبة اكبر في فك ارتباطها او خفض مستوى علاقاتها مع الشرق الأوسط، ولذا فان المنطقة وعلاقات أمريكا مع شركائها هناك ستصبح اكثر أهمية من قبل [٣٦].

ويمكن القول فان السعودية ستظل في نظر الولايات المتحدة ذات أهمية كبيرة بوصفها تمتلك المكانة الخاصة والمشاعر المقدسة المؤدية لدى العالم الإسلامي ودورها في اقتصادات الطاقة في العالم .

وفضلاً عن ذلك فإن هناك صعوبة في تقدير مدى التأثير الذي سوف يتركه الخروج الأمريكي من المنطقة وفقاً لوجهة النظر السائدة بأن الخروج سوف يعقبه فراغ ، وان الفراغ سوف يستدعي قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين كي تملأ بالنفوذ والتأثير ، أو قوى إقليمية ترى في نفسها بأنها الاقدر على الهيمنة [٣٧] .

لا شك فان القرار الذي اتخذته إدارة بايدن بانهاء ما يسمى بالأسلحة الهجومية للسعودية ، وسحب ثمانية أنظمة باتريوت المضادة للصواريخ وغيرها من الرياض ، قد وفر فرصة ثمينة لروسيا لا يمكن ان تفوتها لتحقيق تقدم قوي على حساب منافسيهم التقليديين ، وذلك في اطار اتفاقية التعاون العسكري بين روسيا الاتحادية والسعودية بين نائبي وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان ونائب وزير الدفاع الروسي الجنرال الكسندر فومين في ٢٤ / آب / ٢٠٢١ ، والتي تهدف الى تنويع العلاقات الدفاعية للسعودية لتتجاوز تركيزها الطويل على الولايات المتحدة [٣٨] . ولذا فان سعي روسيا للوصول الى سوق الدفاع السعودي سيعني نجاحاً سياسياً واقتصادياً كبيراً للروس الذين يتطلعون الى أسواق خليجية أخرى ، كما ان هذه الاتفاقية ليست الأولى بين البلدين ففي عام ٢٠١٧ وافقت روسيا على بيع ما قيمته ٣ مليارات دولار من الأسلحة الى السعودية بما في ذلك الصواريخ (Kornet–EM) ، وحقوق التصنيع المحلي لصواريخ وقاذفات Tos–IA مضاد للدبابات وقاذفات الصواريخ المتعددة وبنادق الكلاشينكوف والذخيرة والقنابل الآلية AG30 [٣٩] .

ومع ذلك فقد توقفت هذه الصفقات الى حد كبير واصبح مستوى المعدات التي تم مناقشتها الآن ذو قدرة اعلى وتأثير جيوسياسي اعلى . ويبدو فان هذا التحرك السعودي قد جاء باتجاه تعزيز العلاقات العسكرية مع روسيا كرد فعل وانعكاس للعلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة في ظل إدارة بايدن، وكذلك لتلبية حاجة المملكة الى تنويع علاقاتها الاستراتيجية مع قوى دولية منافسة لامريكا ، وهي في النهاية إشارة سعودية الى إدارة بايدن اكثر من كونها بداية لعلاقات عسكرية عميقة مع روسيا[٤٠] .

وبمعنى آخر فان روسيا تشكل عاملاً مؤثراً ومقيداً للسلوك الأمريكي تجاه السعودية، وذلك من خلال التعاون مع الحكومة السعودية في الاطار التسليحي الجديد ، وبداية لتدخل اكثر انغماساً في الشؤون الإقليمية في المنطقة، إضافة الى أن هناك تنسيق روسي – سعودي بشأن اتفاق أوبك كلاس حول الالتزام بكمية الإنتاج وعدم خرق قراراتها .

٢- الصين :-

تزداد أهمية منطقة الخليج العربي للقوى العالمية الصاعدة ومنها الصين التي تحاول ان يكون لها حضوراً متنامياً ، وتسعى لأن تكون لاعباً مركزياً في قضايا المنطقة ، وكذلك فقد يطرح الثقل المتنامي الذي تمارسه الصين تحديات خطيرة امام الأهداف الامريكية مثل ترويج القيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الانسان في منطقة غير ليبرالية الى حد كبير ، اذ تفضل الدول شركاء على غرار بكين لا يشككون في نماذج الحوكمة لديها وفي خروقاتها الداخلية [٤١] .

ومن المعلوم ان الصين تعتمد على الشرق الأوسط للحصول على ٤٠ بالمئة من حاجتها من النفط والغاز الطبيعي منها ١٦ بالمئة من السعودية ، كما ان بكين ركزت ايضاً على انشاء ما يعرف بطريق الحرير البحري من خلال إقامة شراكات مع دول

الشرق الأوسط وشمال افريقيا لبناء شبكة من الموانئ والمجمعات الصينية الي تتيح للصين الوصول الى الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر [٤٢] .

وهذا ما دفع الإدارة الامريكية الى إعادة حساباتها مجدداً حول أهمية فقد اثار تنامي الصين ووجودها في الشرق الأوسط وشمال افريقيا مخاوف واشنطن بشأن نوايا بكين على المدى الطويل ، وتداعيات ذلك على المنافسة بين القوى العظمى بالنسبة لمصالح بكين الاقتصادية ، وسعيها الى ممارسة نفوذها على الساحة العالمية ، وقد وافقت عدة دول في المنطقة على العروض الصينية التي رأت فيها وسيلة لتنويع علاقاتها مع القوى العظمى[٤٣].

ويبدو ان اتساع انخراط الصين في الشرق الأوسط اقتصادياً ودبلوماسياً وبخاصة في منطقة الخليج قد يمهد ربما لمزيد من التعاون والتطور في مجالات أخرى كمجال الامن ، اذ يشير اعلان الصين في آب ٢٠١٩ بشأن احتمال مشاركتها في تحالف امني خليجي الى بداية التفكير الصيني في مستوى اعمق من المشاركة العسكرية في الشرق الأوسط [٤٤] .

ويأتي التحرك الصيني بعد ان أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في تخفيف انخراطها في الشرق الأوسط وان على الحلفاء القيام بحماية أنفسهم ، وهذا ربما قد يدفع عدد من الدول في الشرق الأوسط الى تحالفات استراتيجية مع الصين .

ومن هنا فقد شكلت معاهدة التعاون الاستراتيجي المشترك بين الصين وايران في آذار ٢٠٢١ لمدة ٢٠ عاماً ، تحدياً كبيراً للولايات المتحدة في منطقة الخليج، وبخاصة في ميدان التعاون العسكري والدفاعي، ولربما كانت تلك المعاهدة احدى الأسباب التي تقف وراء إعادة إدارة بايدن العمل بالاتفاق النووي ، بالتالي فك ارتباط ايران مع الصين تبعاً لذلك [٤٥] .

ولذلك فقد جاء التحرك السعودية في اطار محاولتها لتوظيف التنافس بين الولايات المتحدة والصين لصالحها، وبالشكل الأمثل ، وذلك بالاحتفاظ بعلاقات تجارية واقتصادية قوية مع الصين ، وفي الوقت نفسه الاستفادة من الفوائد الأمنية للوجود الأمريكي السفر المستمر في المنطقة ، انما يصب في نهاية المطاف لصالح الرياض ، وذلك لارغام إدارة بايدن على التراجع عن سياستها تجاه المملكة .

ومن الجدير بالذكر ان الطلب على الطاقة هو الذي طور العلاقات الثنائية بين الصين والمملكة العربية السعودية، ففي عام ١٩٩٠ اعترفت الرياض بجمهورية الصين الشعبية ، وفي عام ١٩٩٩ اصبح الرئيس الصيني (جيانغ تسه مين) اول رئيس دولة صيني يزور المملكة حيث وقع اتفاقية تعاون نفطي استراتيجي مهم ، ومنذ ذلك الحين كانت هناك زيارات عديدة بين قادة البلدين ، لكن النطاق التعاون الصيني تركز في المقام الأول على الطاقة، وارتفعت التجارة السعودية من حوالي مليار دولار في عام ١٩٩٠ الى اكثر من ٧٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٣ ، متجاوزة التجارة الثنائية بين السعودية والولايات المتحدة في هذه العملية [٤٦] .

وتعد الصين اكبر مستورد للمملكة العربية السعودية للنفط ، اذ تلبي الرياض حوالي ٢٠ بالمئة من المطلب الصيني ، وفي المقابل قد تكون مبيعات الأسلحة الصينية الى الرياض قد ازدادت بشكل كبير خلال العقد الماضي، وشهدت زيارة الأمير محمد بن سلمان للصين توقيع ١٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم حول تطوير الطاقة وتخزين النفط وغير ذلك [٤٧] . كما ارتفعت مبيعات الأسلحة الصينية الى السعودية ما بين عامي ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ بنحو ٤٠٠ ضعف عن السنوات الخمس السابقة ، واستشهدت شبكة سي إن إن الاخبارية في كانون الأول ٢٠٢١ بالتقييمات الامريكية وصور الأقمار الصناعية للابلاغ عن قيام السعودية ببناء صواريخها الباليستية بمساعدة الصين[٤٨]. ويأتي ذلك في محاولة لبناء قدرات السعودية في هذا القطاع ، وتقليل اعتمادها على واردات الأسلحة الأجنبية كأجزاء رئيسية والتي تأتي ضمن برامج التنويع الاقتصادي في رؤية ٢٠٣٠ .

وفي تقديرنا فان الاتصال المتزايد للمملكة العربية السعودية مع الصين وروسيا هو نتيجة للسياسة الامريكية التي اعتمدها جو بايدن حيال المملكة ، وهذا ما شجع الصين وروسيا على توطيد علاقاتهما مع الرياض انسجاماً مع الافتراض بأن خطورة العمل المشتركة هي في اطارها التكتيكي ضد الضغط الأمريكي ، وليس في التقارب الحقيقي مع جهة ، ولتغيير سلوك واشنطن بشكل إيجابي وعودة التقارب والتحالف من جهة ثانية .

المبحث الثاني

رؤية مستقبلية للعلاقات الأمريكية – السعودية

المطلب الأول

أنماط السلوك الأمريكي

سيتم تناول أنماط السلوك الأمريكي وفق التحولات التي اجراها بايدن في سياسته الجديدة تجاه السعودية على المسارات الآتية وهي :

أولاً : المسار السياسي :-

كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة هي المهيمنة ، اذ سعت واشطن للهيمنة على المنطقة عسكرياً وذلك لتحقيق عدد من المصالح المتعلقة بموارد الطاقة ، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة ، وأمن إسرائيل ، وحماية حلفائها وشركائها في الخليج ومحاربة الإرهاب .

وتعد هذه المصالح التي تسعى اليها الإدارات الامريكية المتعاقبة جوهرية لا يمكن التنازل عنها ، وفي الوقت نفسه يتطلب استمرار وجودها لضبط ما متوقع من احداث وازمات قد تشكل تحدياً خطيراً واضراراً كبيرة لمصالحها .

ومن هنا فان السلوك الذي انتهجه بايدن حيال السعودية ، ومحاولته إعادة تقييم العلاقة التحالفية بين الولايات المتحدة والسعودية ، يشكل تراجعاً وتداعياً خطيراً لتلك العلاقة ، الامر الذي تسبب فتوراً واضحاً في العلاقة بين واشنطن والرياض . اذ أوضح الرئيس الأمريكي بايدن في خطابه ان المملكة العربية السعودية لن تكون بعد الآن تلقى الدعم الأمريكي غير المحدود ، كما وعد بايدن باجراء تواصل مستقبلي مع السعوديين على أسس اكثر أهمية من خلال التأكيد على حقوق الانسان كوجهة مهمة من بواعث القلق الأمريكي في السعودية واليمن [٤٩] .

وعلى الرغم من ان العلاقة الحميمية بين الولايات المتحدة والسعودية قد تتأثر على المدى القصير الا ان إدارة بايدن لا تزال تعمل على أساس ان السعوديون هم اهم الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة ، اذ أشار في خطابه الى هدف الولايات المتحدة المتمثل في الاستمرار في مساعدة المملكة العربية السعودية في الدفاع عن سيادتها وشعبها [٥٠] .

ويبدو ان الرئيس بايدن يهدف من سياسته حيال السعودية تحقيق التوازن بين القيم والمصالح الامريكية ، وبذلك فانه يحاول إعادة ضبط العلاقات مع الرياض بما يتوائم مع نهجه الجديد في التركيز على مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان دون التفريط أو المساس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المملكة .

وقد أشار بايدن الى أن العلاقة مع السعودية يجب ان تعزز المصالح الامريكية وان تحترم القيم التي تضيفها الى تلك ، ويريد التأكد من إن التحالف والشراكة تعكس القيم والمصالح الامريكية وليس فقط الخاصة بالسعوديين على وجه التحديد ، ولذا فقد اتسم السلوك الأمريكي حيال السعودية بما يأتي [٥١] :

١- خفض مستوى العلاقات مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مع إبقاء التواصل مع الملك سلمان .
٢- الضغط على السعودية باتجاه التطبيع مع إسرائيل ، وذلك بالانضمام الى اتفاقات ابراهام التي وقعتها دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين مع إسرائيل .
٣- انهاء الدعم الأمريكي للعملية العسكرية السعودية في اليمن .
٤- تحتاج واشنطن الى السعوديون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة .
٥- احياء الاتفاق النووي مع ايران .
٦- الغاء القرار الخاص بالحوثيين على انهم حركة إرهابية .

ومن الملاحظ ان إدارة بايدن في الأشهر الستة الأولى أظهرت رغبة واضحة في الحد من المشاركة الامريكية المباشرة في الشرق الأوسط لصالح التركيز على أولويات السياسة الخارجية العليا على جائحة Covid – 19 واسيا واوربا والتحدث العالمي للوباء [٥٢] .

ولذا فان جميع التحولات أعلاه في السلوك الأمريكي تجاه السعودية قد انعكس سلباً على سير العلاقات الامريكية – السعودية التي اتسمت بالتاريخية والثبات طيلة الأعوام الماضية ، وان الضغوط الكبيرة للرئيس بايدن على المملكة في مختلف الملفات لم تنجح في تغيير مواقف القيادة السعودية وبأنها قد حولتها الى دولة منبوذة وقد اكد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ذلك بقوله (ان الضغط عبر التاريخ لم يعمل معناً ابداً) [٥٣] .

وهذا ما أدى في نهاية المطاف الى تراجع إدارة بايدن عن مواقفه حيال المملكة بعد ان ادرك مخاطر تلك المواقف على مصالح الولايات المتحدة . وقد جاء ذلك في اطار المخاوف الامريكية بسبب ارتفاع أسعار النفط ، وما تتمتع به السعودية وشركاؤها في أوبك بسلطة هائلة على أسعار النفط العالمية والتي بدورها يؤثر على ما يدفعه الامريكيون عند المضخة .

وكان ذلك في أواخر أيلول ٢٠٢١ عندما سافر مستشار الامن القومي (جيك سوليفان) الى السعودية في اول زيارة لمسؤول امريكي كبير من بايدن للقاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وكانت الرحلة سرية وقالت (ان باترسون) التي شغلت منصب اكبر دبلوماسي في شؤون الشرق الأوسط في وزارة خارجية أوباما . وخلاصة القول هي : ((ان سياسة الولايات المتحدة تجاه المملكة العربية السعودية لم تتغير على الاطلاق ولا تزال مدفوعة بأسعار الطاقة)) [٥٤] .

ثم جاء اتصال الرئيس بايدن مع الملك سلمان بن عبد العزيز حول استقرار انتاج الأسعار للنفط وزيادة انتاج النفط السعودي ، مقابل دعم الولايات المتحدة للسعودية في اليمن ، واقتراح بايدن على إعادة تسمية الحوثيين كمنظمة إرهابية ، ولكن

المملكة رفضت مطالب الولايات المتحدة بزيادة انتاج النفط [٥٥] . ويأتي كل ذلك في اطار التداعيات التي أحدثها الغزو الروسي لأوكرانيا على أسعار الطاقة إذ قفزت أسعار النفط الى ما يلامس ١١٠ دولار للبرميل الواحد ، وذكر مسؤولون من الشرق الأوسط والولايات المتحدة ان البيت الأبيض حاول دون جدوى ترتيب مكالمات بين الرئيس بايدن والزعماء الفعليين للمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، إذ كانت الولايات المتحدة تعمل على بناء دعم دولي لاوكرانيا واحتواء أسعار النفط، ورفض ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان وولي العهد الاماراتي محمد بن زايد طلبات الولايات المتحدة بالتحدث مع بايدن [٥٦] .

ويمكن القول ان حاجة الولايات المتحدة الى دعم السعودية في ظل تصاعد أسعار النفط في الحرب الروسية – الأوكرانية قد القى بظلاله على السلوك السياسي الأمريكي في ظل إدارة بايدن تجاه السعودية ويمثل تراجعاً مهماً في نظرته للقيادة السعودية والعودة الى السياسة الواقعية حرصاً على المصالح الامريكية .

ثانياً : المسار العسكري :-

من المعلوم ان الرئيس بايدن كان قد تعهد بإعادة تقييم العلاقات الامريكية السعودية في حملته الانتخابية ، ويأتي في مقدمة ذلك انهاء دور المملكة السعودية في اليمن ، ومراجعة عمليات بيع ونقل الأسلحة المخطط لها الى المملكة ، وذلك في محاولة لتخليص الولايات المتحدة من ارث الرئيس السابق ترامب الذي قدم الدعم لولي العهد السعودي محمد بن سلمان لتحقيق تطلعاته الإقليمية [٥٧] .

ومن هنا تأتي السياسة التي تم الإعلان عنها في ٤ شباط ٢٠٢١ وسط مراجعة واسعة النطاق لمبيعات الأسلحة لادارة ترامب، والتي من المتوقع ان تركز على المبيعات الى السعودية في هذا الشأن، اذ قال الرئيس بايدن ((اننا ننهي كل الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية في الحرب في اليمن، بما في ذلك مبيعات الأسلحة ذات الصلة)) [٥٨] .

وفي هذا الاطار فقد تم تجميد حالتين مرتبطتين بالعمليات السعودية في اليمن ، الأولى هي عبارة عن حالة مبيعات عسكرية اجنبية لثلاثة الآف قنبلة صغيرة القطر GB0 – 39 من طراز بوينج تمت الموافقة عليها في أواخر كانون الأول ٢٠٢٠ وبسعر يقدر ٢٩٠ مليون دولار ، والثانية هي قضية البيع التجاري المباشر لذخائر شركة Pave way من المحتمل ان يكون هناك بيع ٧٠٠٠ قنبلة ذكية بقيمة ٤٧٨ مليون دولار [٥٩] .

ومن الجدير بالذكر انه عندما ابطأ الكونغرس الأمريكي بيع ذخائر للسعودية بسبب مخاوف من حملة اليمن ، خالف وزير الخارجية السابق مايك بومبيو عملية مراجعة بيع الأسلحة في الكونغرس اذ فشل المشرعون في منع الصفقة ، ولكن هذه الحادثة زادت من الغضب تجاه السعودية بين الديمقراطيين ، بما في ذلك سناتور نيوجرسي (بوب مينينديز) وهو الآن الرئيس القوي للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ [٦٠] .

ويبدو ان قرار بايدن بانهاء ما يسمى بالأسلحة الهجومية للسعودية قد مثل احد اهداف السياسة الخارجية الأولى لجو بايدن، وعكس ما اسماه التزامه بانهاء كل الدعم للحرب التي خلفت كارثة إنسانية واستراتيجية في اليمن [٦١] ولهذا فان إدارة بايدن قد وسعت في البداية الى اخضاع مبيعات الأسلحة الى السعودية الى إجراءات اتسمت بالشدة ، وهذا ما أكده المتحدث باسم البيت الأبيض بان مبيعات الأسلحة للسعودية في عهد بايدن ستعود الى الاشراف على بيع الأسلحة التقليدية ، وأضاف بانه ((ستعود جميع مبيعات الأسلحة الى المملكة العربية السعودية الى الإجراءات القانونية المناسبة في وزارة الخارجية)) [٦٢] .

لا شك فان الإجراءات الجديدة التي اتخذها الرئيس بايدن بشأن مبيعات الأسلحة للسعودية وقد زادت من امتعاض وزارة الدفاع الامريكية اذ عقب عليها رئيس القيادة الامريكية الجنرال كينيث ماكنزي بقوله ((من شأن ذلك ان يلحق ضرراً بالعلاقة طويلة الأمد مع الرياض)) وقال ايضاً ماكنزي في ٨ شباط ٢٠٢١ ((سيكون تركيزنا هناك على القيام باشياء تساعدهم في الدفاع على انفسهم بشكل اكثر فعالية وكفاءة)) [٦٣] .

ولذلك فان إزالة الولايات المتحدة كشريك صناعي سيمهد الطريق للدول الأخرى لتوثيق العلاقات من خلال التجارة العسكرية ، اذ عبّر ماكنزي عن تلك المخاوف بقوله ((ان روسيا تسعى الى تحدي الولايات المتحدة في المنطقة من خلال بيع الأسلحة دون قيود أمريكية ، وان الصين تريد مواصلة تعزيز التعاون الدفاعي في جميع انحاء المنطقة)) [٦٤] وهكذا فان الانتقادات التي اخذت توجه الى إدارة بايدن من المؤسسة العسكرية الامريكية وشركات التسليح ، والانفتاح السعودي على روسيا والصين للحصول على الأسلحة التي تحتاجها ، والمخاوف من تردي العلاقات الامريكية – السعودية ، إضافة الى انعدام الثقة السعودية بواشنطن في عدم الوفاء بعهودها ، قد ساهم جميعاً في قيام إدارة بايدن في التخفيف من منهجها تجاه المملكة ، اذ

عقدت اجتماعات رفيعة المستوى بين كبار مسؤولي الإدارة ونظرائهم السعوديون . وفي اثر ذلك حصلت السعودية على اذن من وزارة الخارجية الامريكية على ابرام عقد لدعم اسطول قيادة طيران القوات البرية الملكية السعودية المكون من طائرات أباتشي وبلاك هوك واسطول مستقبلي من طائرات الهيلوكوبتر من طراز شينوك بالإضافة الى شموله تدريب ٣٥٠ مقاولاً امريكياً للعامين المقبلين ، وموظفين حكوميين أمريكيين ، وتم الإعلان عن الصفقة لأول مرة في أيلول ٢٠٢١ [٦٥] .

وقد بلغ قيمة العقد أعلاه ٥٠٠ مليون دولار ، وقدمت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الشهادة المطلوبة لاخطار الكونغرس بهذا البيع المحتمل في ١٦ أيلول ٢٠٢١ [٦٦] .

وضمن هذا السياق فقد قدمت الولايات المتحدة صواريخ جو جو بقيمة ٦٥٠ مليون دولار للسعودية [٦٧] . اذ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على هذه الصفقة ، ويفضل العديد من مؤيدي مبيعات الأسلحة في واشنطن للسعودية الاستمرار في تسليحها بدون قيد او شرط ، وذلك في اطار التأثير على إدارة بايدن لتغيير سياسته تجاه الرياض وبالشكل الذي يعيد العلاقة الى اطارها الطبيعي القائمة على التحالف والتعاون مرة أخرى .

ثالثاً : المسار الاقتصادي :-

لاشك ان الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تتمتعان بعلاقة اقتصادية قوية ، فالولايات المتحدة هي ثاني اكبر شريك تجاري للمملكة وتعد الرياض واحدة من اكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، والسعودية هي المصدر الرئيسي الثالث للنفط المستورد للولايات المتحدة ، اذ توفر نصف مليون برميل يومياً من النفط الى السوق الامريكية، ووقعت الولايات المتحدة والسعودية على اتفاقية اطار للاستثمار التجاري اطلقت عليه الرياض برنامج رؤية ٢٠٣٠ في نيسان ٢٠١٦ ، حيث وضعت خطط لتنويع الاقتصاد بما في ذلك زيادة التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة ودول أخرى [٦٨] .

ويبلغ حجم الاستثمار السعودي في الولايات المتحدة ٨٠٠ مليار دولار ويوجد لدى الشركات الامريكية تركيز كبير في المملكة ، ولدى الرياض اكثر من ٣٠٠ الف امريكي يعملون في مختلف الأنشطة الصناعية والاستثمارية [٦٩] . وتعد الولايات المتحدة ثاني اكبر وجهة للصادرات السعودية، بينما تحتل واشنطن صدارة الدول التي تستورد منها السعودية، وبرزت العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية في الأعوام الأخيرة كقوتين اقتصاديتين كبيرتين تجمعهما مجموعة العشرين الاقتصادية (G 20) . ويبدو ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين تعد اكثر تعقيداً مما يتصور ، فعلى الرغم من هيمنة قضايا الطاقة والامن على التحالف بين الولايات المتحدة والسعودية، فان تدفقات التجارة والاستثمار بينهما قد نمت بشكل كبير من حبث الحجم والتنوع في السنوات الأخيرة ، وذلك نظراً للمشاركة الواسعة للشركات الامريكية في قطاعات عديدة وبناء المشاريع المختلفة في السعودية ، كما ازداد حجم مشاركة السعودية في الولايات المتحدة ، اذ تم استثمار ثروتها في شراء الديون الامريكية ، وتمويل مجموعة واسعة من الشركات الامريكية[٧٠] .

ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى أن الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الولايات المتحدة والسعودية بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢١ والتي تجاوزت ٤٠٠ مليار دولار ، والتي جاءت ضمن الرؤية الاستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة والسعودية قد تساهم في نقل العلاقات بين الدولتين الى مرحلة جديدة اكثر عمقاً وزخماً في الجانب الاقتصادي [٧١] .

وعلى صعيد آخر فان الاقتصاد الأمريكي يحتاج الى مشتريات الأسلحة السعودية ، اذ لا يزال الرابط الرئيسي للعلاقة هو مبيعات الأسلحة الامريكية الضخمة الى السعودية ، والتعاون السري في مكافحة الإرهاب بعد عام ٢٠١٠ .

ومع كل تلك العلاقات الاقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة والسعودية فان العمل المؤثر في تلك العلاقات هو حقل الطاقة المتمثل في موارد النفط والغاز في ظل ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية ، والتي باتت تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الأمريكي ، والذي يعاني اصلاً من حالة الركود نتيجة تداعيات جائحة كوفيد ١٩ ، ولذلك فان سوق النفط المضطرب قد شكل كابوساً سياسياً على إدارة بايدن ، ولذا يعد الحفاظ على أسعار الغاز والنفط منخفضة أولوية رئيسية للرئيس بايدن والديمقراطيين ، وبخاصة قبيل الانتخابات النصفية المحورية في كانون الأول ٢٠٢٢ ، وهذا ما جعل الرئيس بايدن يقوم بالتواصل مع الخصوم القدامى مثلاً فنزويلا لسد فجوة النفط الامريكية ، كما ان اندفاعه لتحقيق الاستقرار يجعله اقرب الى البلدان التي كان يأمل تجنبها ذات يوم [٧٢] .

ومع ذلك فانه يشك الخبراء في قدرة فنزويلا على تعويض مساهمة روسيا في امدادات النفط العالمية مشيرين الى أوجه القصور في البنية التحتية النفطية في فنزويلا بعد سنوات من الصعوبات الاقتصادية والعقوبات الامريكية [٧٣] .

ولذلك يمكن القول ان البلد الوحيد القادر على تعزيز امدادات النفط العالمية هي السعودية ودول الخليج الأخرى ، ومن هنا جاءت الزيارة التي قام بها رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون الى السعودية لاجراء محادثات مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في ٢٠٢٢/٣/١٦ بشأن انهاء الاعتماد على النفط والغاز الروسي بعد غزو أوكرانيا [٧٤] .

وبالرغم من كل المناشدات الامريكية للسعودية والامارات العربية لاستخدام طاقتها الإنتاجية الفائضة للحد من أسعار النفط الصاعدة والتي تهدد الركود العالمي بعد الغزو الروسي لاوكرانيا ، فان قادتا البلدين تجاهلا تلك الدعوات ، والذي جاء على لسان وزير الطاقة الإماراتية اذ قال ((ان الدول الخليجية ملتزمة باتفاق انتاج متفق عليه مع أوبك كلاص والتي تضم منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك وحلفائها بما في ذلك روسيا)) [٧٥] .

وصرح مصدر خليجي بان ((هناك العديد من المشاكل بين الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين تحتاج الى معالجة واسعة وحلها مشيراً الى ضرورة إعادة بناء الثقة ولا علاقة له بروسيا او حرب أوكرانيا)) [٧٦] .

وفضلاً عن ذلك فان زيادة انتاج النفط ستتطلب من السعودية كسر اتفاق أوبك كلاص التي تنتمي اليه روسيا ، وهذا ما دفع السعوديون الى رفض تلك الطلبات من الولايات المتحدة كما ان رفض المملكة زيادة انتاج النفط هو اكثر من مجرد احترام اتفاقية أوبك ، اذ كانت هناك تقارير تفيد بأن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان رفض مكالمة هاتفية من الرئيس الأمريكي بايدن ، ورفض مواكبة العقوبات على روسيا ، او ادانة غزو أوكرانيا [٧٧] .

وفي تقديرنا فان المملكة العربية السعودية تشعر بأن مخاوفها الأمنية قد تم تجاهلها من قبل الولايات المتحدة وهناك شكاوى لم تستجب لها إدارة ترامب ولا بايدن بقوة عندما شن الحوثيون في اليمن هجمات عديدة على المملكة ، كما توقف بايدن كما اوضحنا سابقاً عن دعم العمليات الهجومية للحرب التي تقودها السعودية في اليمن بوقف بيع بعض الأسلحة المتطورة ، إضافة الى التوجس السعودي من نتاج المباحثات الجارية بشأن احياء الاتفاق النووي مع ايران في اطار مباحثات ٥ + ١ ، وما يمكن ان يسفر عن تلك المحادثات من رفع العقوبات عن طهران ، وإبقاء نفوذها في عدد من دول المنطقة .

المطلب الثاني

البعد الاستشرافي في العلاقات الامريكية – السعودية

أولاً : <u>الاتجاه الأول : تدهور العلاقات :-</u>

لا شك ان استمرار الضغط الأمريكي على السعودية بشأن الاستجابة لطلبات الرئيس بايدن بزيادة انتاج النفط لمواجهة أسعار النفط التي اثارها الغزو الروسي لاوكرانيا ، واستمرار الرفض السعودي بزيادة الإنتاج ووقوفها على الحياد قد يؤدي الى مزيد من التوتر في العلاقات الامريكية – السعودية ووصولها الى ادنى مستوى غير مسبوق [٧٨] .

كما ان المحادثات التي لا تزال متعثرة بين الولايات المتحدة وايران والتي يمكن ان تشهد ارجاء العقوبات مقابل عودة ايران الى الاتفاق النووي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما في عام ٢٠١٥ الى انهاء التحالف الأمريكي السعودي الذي استمر ٧٧ عاماً ، والذي كان يستند الى مقولة سابقة لدى الساسة الامريكان ((النفط مقابل الامن)) ، وهذا يعني توفير السعودية النفط للولايات المتحدة مقابل الحماية الامريكية .

ولذلك فان مضي الرئيس بايدن في احياء الملف النووي الإيراني والوصول الى اتفاق جديد قد يثير مخاوف السعودية تجاه اختلال توازن القوى في منطقة الخليج في ظل محاولة ايران لبناء قوة إقليمية مهيمنة عبر انشاء قواعد نفوذ وتأثير في دول المنطقة [٧٩] .

ان علاقة الولايات المتحدة بالسعودية استندت الى تقديم المساعدة الأمنية للمملكة ولكن بعد تولي بايدن منصبه لم يفِ بذلك وانما اساء الى تلك العلاقة وبالشكل الذي أدى الى ان تقوم السعودية بالبحث عن بدائل لواشنطن نتيجة لعدم ايفاء الإدارة الامريكية للمخاوف السعودية الأمنية ، وهي رسالة مهمة لدفع واشنطن بالتراجع عن مواقفها السلبية حيال المملكة .

ويبدو ان الرسالة التي بعثها ٣٠ من النواب الديمقراطيين الى وزير الخارجية الامريكية انطوني بلينكن والتي يطلبون منها إعادة التوازن للعلاقات الامريكية السعودية [٨٠] ، ربما قد يسهم في تدهور العلاقة بين واشنطن والرياض وبخاصة في ضوء استمرار رفض المملكة التعاون مع الحكومة الامريكية في اعقاب الغزو الروسي لاوكرانيا وما تلاه من ارتفاع أسعار النفط بشكل غير مسبوق .

ثانياً : الاتجاه الثاني : التغيير في العلاقات :-

ان محاولة الرئيس بايدن في تحويل السعودية الى دولة منبوذة في اطار حملته الانتخابية وتطبيقها على ارض الواقع لم تفلح في تغيير مواقف المملكة ولم تنل من مركزها الإقليمي والدولي، وذلك في اطار سياسته الخارجية التي تعتمد على دعم حقوق الانسان والقيم الديمقراطية ، وهذا ما أدى الى اختلال التوازن في العلاقة الامريكية السعودية ، وهذا ما أشار اليه ولي

العهد السعودي في تحميل الرئيس بايدن مسؤولية هذا الاختلال بقوله ((اذا لم يكن افضل جيداً بما يكفي لجو بايدن ، فأن عواقب إدارة سياسة خارجية أخلاقية ستكون على عاتق الرئيس)) [٨١] ، وأضاف ((لدينا علاقة تاريخية طويلة مع أمريكا هدفنا الحفاظ عليها وتقويتها)) [٨٢] .

ويبدو ان التداعيات التي احدثتها الحرب الروسية الأوكرانية على الساحة الدولية وزيادة حالات الاستقطاب بين القوى الدولية ومحاولة كسب النفوذ والتحالفات ، قد سلطت الضوء على التناقض الظاهري للسياسة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط ، حتى لو قللت واشنطن من مصالحها مما سمح لها بالتأكيد على قيمها ، إلا أن عودة الجيوسياسية قد ربما تجبر بايدن على تبني واقعية جديدة ، وبما يجعل مصالح أمريكا تتقدم في النهاية على قيمها لاحقاً [٨٣] .

وقد جاءت الزيارة التي قام بها الرئيس جو بايدن الى المملكة العربية السعودية في ٢٠٢٢/٧/١٥ لتبرهن هذا التصور ، ومحاولة لتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والقيم الامريكية ، وذلك بقول بايدن ((لإعادة وتصحيح المسار الخاطئ تأكيد ما اعتقد اننا ارتكبنا خطأ الابتعاد عنه تأثيرنا في الشرق الأوسط)) [٨٤] .

ولدى بايدن مصلحة قوية في إعادة تأكيد القيادة الأمريكية إذ تسعى روسيا والصين قوتها العظمى في المنطقة .

وفي تقديرنا فان الولايات المتحدة في ظل قيادة الرئيس بايدن قد وجدت صعوبة كبيرة في فك ارتباطها بالمملكة العربية السعودية في ظل تأزم الوضع الدولي عامة ، وتصاعد التضخم الاقتصادي على المستوى الداخلي بصفة خاصة ، الامر الذي يقود الإدارة الامريكية الى التراجع عن سياستها ((المثالية)) وإعادة التواصل مع المملكة العربية السعودية وبالشكل الذي يخدم مصالح البلدين وفق منظور جديد وميثاق عهد يعيد الثقة على اقل تقدير ، فهناك مصالح متبادلة لابقاء السعودية حليفاً قوياً للولايات المتحدة على المدى المتوسط الى الطويل على الرغم من تحول السياسة .

ثالثاً : الاتجاه الثالث : استمرار الفتور في العلاقات :-

ان المتتبع لمسار العلاقات الامريكية السعودية منذ ١١ أيلول ٢٠٠١ يجد ان مسار تلك العلاقات تمر في دوامة هبوط وتراجع إذ لا يزال ارث الحادي عشر من أيلول يلقي بظلاله على العلاقة الثنائية بشكل كبير ، كما ان تبني إدارة الرئيس الأمريكي بايدن سياسة خارجية قوامها التأكيد على معايير الديمقراطية وحقوق الانسان ، والتعامل بازدواجية في تطبيق تلك المعايير تجاه دول منطقة الشرق الأوسط ، قد انعكس سلباً على العلاقات الامريكية مع بعض تلك الدول ولاسيما مع السعودية والمتمثل باتساع هوة الخلافات وانعدام الثقة لدى دول الخليج بأمريكا ، وكما يقول د. عبد الخالق عبد الله ((هناك عجز في الثقة مع أمريكا متزايد يوماً بعد يوم)) [٨٥] ، كما ان (بيكا واسر) الخبيرة الإقليمية في مركز الامن الأمريكي الجديد قالت ((ان التركيز المشترك على ايران هو احد الأسباب العديدة التي تجعل الفصل الحقيقي بين الولايات المتحدة والسعودية غير مرجح ، ولكن لا يعني ان الرياض ستقبل بهدوء سياسة البيت الأبيض)) [٨٦] .

وهذا مؤشر على أنه لا يمكن الوثوق بواشنطن في الوفاء بوعودها ، وسوف ينظر الى الامر على انه تدهور للعلاقات الامريكية السعودية ، ولذلك فانه على الرغم من الوعود التي يطلقها المسؤولين الامريكان ، ومحاولة تبديد المخاوف الأمنية لدى دول الخليج بشأن التعامل الأمريكي مع ايران في مسألة الملف النووي وازدياد نفوذها في المنطقة ، فان دول الخليج تطالب واشنطن بالجدية في ذلك ، وجاء ذلك في تعليق للأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية السابق في مداخلة مقتضبة بتطمينات وزير الدفاع الأمريكي (لويد اوستن) على هامش حوار المنامة في ٢٠٢١/١١/٢٤ والتي رحب بهذه التطمينات ولكنه استعاد العبارة المحببة في دوائر الخارجية الامريكية مطالباً واشنطن بالافعال وليس فقط بالاقوال في دعمها لاصدقائها [٨٧] .

ويمكن القول فان احتمالية استمرار الفتور في العلاقات الامريكية السعودية قد تكون واردة في حال استمرار السلوك الأمريكي تجاه المملكة العربية السعودية في ظل إدارة بايدن اذا لم يتم التراجع عنها لاحقاً .

الخاتمـة

ونخلص من كل ما تقدم ان السلوك السياسي الخارجي الذي أعتمده الرئيس الامريكي جو بايدن تجاه المملكة العربية السعودية ، والذي كان ينطلق من رؤية قائمة على ابراز حقوق الانسان والقيم الديمقراطية كمنهج مثالي حاول استقدامه في سياسته الخارجية قد انعكس سلبا على مسار العلاقات الامريكية السعودية ، والتي كانت توصف بالتحالفية والتاريخية الى مزيد من التوتر والفتور وانقطاع التوصل بينهما ، وحصول إشكالية كبيرة في طبيعة التعامل مع القيادة السعودية .

ومع ذلك فان تلك السياسة قد واجهت صعوبات كبيرة في فك ارتباط العلاقات الامريكية السعودية في ظل تأزم الوضع الدولي بسبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار النفط والغاز وبالشكل الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الأمريكي الذي اصبح يعاني من التضخم . وفضلاً عن المخاوف الأمنية لدول منطقة الخليج العربي ومحاولة ملئ الفراغ نتيجة الانسحاب الأمريكي من قبل روسيا الاتحادية والصين ، ومحاولاتهما الانفتاح على دول المنطقة عموما والسعودية خصوصاً .

ولذلك في كل المتغيرات الجديدة قد أحدثت ضغوطاً كبيرة على إدارة الرئيس بايدن وذلك بالتراجع عن سياسته المثالية الى سياسة اقرب الى الواقعية وإعادة قنوات التواصل مع القيادة السعودية مرة أخرى .

ونستنتج من كل ما تقدم ما يأتي :-

١- اتسمت السياسة الخارجية الامريكية تجاه السعودية بالتأرجح بين السياسة المثالية تارة وبين السياسة الواقعة تارة أخرى .

٢- افتقاد مرتكزات التوازن بين الثوابت والتغيير في السلوك السياسي الخارجي الامريكية .

٣- يعد العامل الاقتصادي الفاعل الأكبر في تأثيره كعامل ضغط داخلي على توجهات السياسة الخارجية الامريكية وتراجعها لاحقاً .

٤- تزايد استعداد القوى الدولية الكبرى كروسيا الاتحادية والصين كقوتين منافستين للولايات المتحدة لملئ الفراغ في ظل الانحسار الأمريكي عن منطقة الخليج العربي .

٥- اعتماد الرئيس الأمريكي جو بايدن على مسألة حقوق الانسان كعامل للضغط على السعودية لتأمين استمرار انسياقها خلف السياسة الامريكية ، ولاسيما ما يتعلق بدفع المملكة الى التطبيع مع إسرائيل والتوقيع على اتفاقات ابراهام ، وانهاء تدخلها العسكري في الأزمة اليمنية .

٦- ان الزيارة التي قام بها الرئيس الامريكية جو بايدن الى المملكة العربية السعودية وعقد قمة جدة مع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والعراق قد تشكل الخطوة الأولى لتحقيق انفراج في العلاقات الامريكية السعودية ، وتراجعاً مهماً في مواقف الإدارة الامريكية التي عبر عنها الرئيس بايدن لدى استلامه السلطة .

٧- أظهرت السياسة الخارجية الامريكية تجاه السعودية صعوبة المحافظة على التوازن بين القيم والمصالح الامريكية اذ تبقى الأخيرة هي الحجر الأساس في التحرك السياسي الخارجي الامريكي تجاه السعودية .

الهوامش

1- US – Saudi Arabia Relations / Council on Foreign Relations
https://www.cfr.org

2- Ibid .

3- The US rethinks its relations with Saudi Arabia , or does if ?
http://www.friendsofeurope.org

4- Ibid .

5- US – Relations with Saudi Arabia – United States Department of State .
https://www.state.gov

6- Us – Saudi Arabia Relations , Op. Cit.

7- Ibid .

8- Ibid .

٩- مايسة مرزوق ، العلاقات الامريكية – السعودية في ظل إدارة بايدن : معضلة ، تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح ، انظر ذلك على الرابط :
https://democraticac.de

١٠- المصدر نفسه .

11- US – Saudi Arabia Relations , Op. Cit.

12- Ibid .

13- US Policy Towards Saudi Arabia , The Up's and Down's .
https://www.theworldmind

١٤- د. فراس عباس هاشم ، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط ، انظر ذلك على الرابط:
https:www.mafa.world

15- An Alysis – How will Biden reassess ' US – Saudi relation ship ?
https:www.cow.tr

16- Ibid .

17- US policy Towards Saudi Arabia , Op. Cit.
18- Ibid .
19- Biden's policy shiftmeans Saudi Arabia will have to adept to regain .
https:www.globalriskinsights.com
٢٠- د. جمال عبد الجواد ، اتجاهات السياسة الامريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط في عهد بايدن ، انظر ذلك على الرابط :
https://search.mandumah.com
٢١- المصدر نفسه .
٢٢- مايسة مرزوق ، مصدر سبق ذكره .
٢٣- د. فراس عباس هاشم ، مصدر سبق ذكره .
24- Why repressive Saudi Arabia remains a U.S ally .
https://dornsife.usc.edu
25- Ibid .
26- Ibid .
27- Congress cuttoff U.S Military support for Saudi Arabia .
https://www.forbes.com
28- Ibid .
29- Ibid .
٣٠- دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي ، جامعة اهل البيت
انظر ذلك على الرابط :
https://abu.edu.iq
٣١- المصدر نفسه .
32- US – Saudi Arabia relations , Op. Cit .
33- Ibid .
34- Dr. Yasmine Farouk on Saudia Arabia's foreign policy .
https:giia.georgetown.edu.
35- Strategic Reegagement in the Middle East Center for American .
https://www.americanprogress.org
36- Ibid .
٣٧- ما بعد الخروج الأمريكي من الشرق الأوسط ، مركز المستقبل للدراسات ، انظر ذلك على الرابط:
https://futureuae.com
38- Russia , KSA Strengthen Military Ties in signal to washington .
https://breakingdefense.com
39- Ibid .
40- Ibid .
٤١- باتريشيام . كيم ، اعتماد سياسة متعددة الأوجه حيال المنافسة الأمنية الامريكية الصينية ، انظر ذلك على الرابط :
https://camegie-mec.org
٤٢- المصدر نفسه .
٤٣- المصدر نفسه .
٤٤- الصين وعودة الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط ، انظر ذلك على الرابط :
https://www.almaydeen.net
٤٥- العلاقات الامريكية – السعودية في ظل إدارة بايدن ، انظر ذلك على الرابط :

https://democraticac.de
46- China and Saudi Arabia : A new Alliance ?
https://thediplomat.com
47- Ibid .
48- China , Saudi Arabia Set for closer militaryties as sun sets for us in
https://www.scmp.com
49- Biden's policy shift means Saudia Arabia , Op. Cit.
50- Ibid .
51- U.S president Joe Biden's foreign policy towards the Gulf .
https://www.scirp.org
52- Seeking anew Balance for U.S policy in the Middle East .
https://www.americanprogress.org
53- Mohammed bin Slaman on Iran , Israel , US and future of Saudi Arabia .
https://english.alarabia.net
54- Biden promised aharderline on Saudia. Why can't he deliver ?
https://www.vox.com
55- A progress course correction for US . Saudi Relations
https://tcf.org
56- Saudi , Emirati leaders Deline calls with Biden during Ukraine crisis .
htttps://www.wsj.com
57- Analysis – How will Biden reasses US – Saudi relation ship , Op. Cit.
58- What will anew us policy on Yemen mean for Suadi relations :
https://www.defensnews.com
59- Ibid .
60- Ibid .
61- Biden's $ 500 m Saudi deal contracticts policy on offensive
https://www.theguradian.com
62- Why will new US policy on Yasmen …. , Op. Cit.
63- Ibid .
64- Ibid .
65- Biden's $ 500 m Suadideal … , Op. Cit.
66- Saudi Arabia – continuation of Maintenance Support Services .
https://www.dsca.mil
67- Congress should cutloff U.S Militory Support for Saudi Arabia
https://www.forbes.com
68- U.S Relations with Saudi Arabia , Op. Cit.
69- Mohammed bin Slaman on Iran , Israel , US , Op. Cit.
٧٠- تجاوز العلاقات الاقتصادية الامريكية السعودية حدود النفط والسلاح ، انظر ذلك على الرابط :
https://www.kfcris.com

٧١- وللمزيد من التفاصيل حول تفاصيل تلك الاتفاقية انظر في ذلك : العلاقات الاقتصادية بين الرياض وواشنطن بعد زيارة ترامب .

https://futureuae.com
72- Why is Biden reaching out to vanezela and Saudi Arabia for oil ?
https://fortune.com
73- Ibid .
74- Saudi Arabia Johnson says he raised humen right in energy talks .
https://www.bbc.com
75- Analysis , you still need us , UAE tells U.S. as it flexex Gulf oil muscles .
https://www.reuters.com
76- Ibid .
77- The U.S wants more energy exports , Saudi Arabia and the UAE want something in return .
https://www.npr.org
78- Biden rebuffed as US relations with Saudi Arabia and UAE hit new low .
https://www.theguardian.com
٧٩- العلاقات الامريكية السعودية في ظل إدارة بايدن ، مصدر سبق ذكره .
80- House Democrats will urge Biden to rebalance Saudi relationship .
https://theintercept.com
81- Inside the palace with Mohammed bin Salman – The Atlantic
https://www.theatlantic.com
82- Ibid .
٨٣- في ازمة أوكرانيا خوف دول الشرق الأوسط سيجبر بايدن على تغيير . انظر ذلك على الرابط :
https://www.alquds.co.uk
84- Biden id on a political and diplomatic tighrope in Saudia Arabia – CNN
https://www.cnn.com
85- More of China , less of America . how Super Power fight is squeezing .
https://www.ft.com.ft
86- What will anew US policy on Yemen mean for Saudi relations ? Op. Cit.
٨٧- واشنطن تطمئن وتقلق حلفاءها الخليجيين في حوار المنامة . ٢٠٢١/١١/٢٤ .
انظر ذلك على الرابط :
https://www.aljarida.com